الدروس المستفادة من أزمة الغذاء العالمية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨

دار الكثير من النقاش حول ما حدث (وأسبابه) في أسواق الغذاء العالمية فيما بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ (ومؤخراً في عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١١). وتستعرض التوقعات الزراعية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة تلك الأحداث.[٤٠] ولكن مدى انتقال تحركات الأسعار العالمية إلى الأسعار المحلية يظل مسألة حاسمة بسبب عدم التفاعل المباشر بين المزارعين أو المستهلكين والأسواق العالمية. وبعبارة أخرى، فإن آثار الأسعار العالمية (من حيث مستوياتها وتقلباتها) على الفقر والأمن الغذائي تمر عبر آلية نقل الأسعار. ويركز هذا القسم من التقرير على ما حدث للأسعار في الأسواق المحلية خلال أزمة الغذاء العالمية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨.

كيف تغيَّرت الأسعار المحلية للأغذية الأساسية منذ عام ٢٠٠٦؟

الرسالة الرئيسية

ازدادت أسعار الأغذية المحلية زيادة كبيرة في معظم البلدان خلال أزمة الغذاء العالمية؛ ويستثنى من ذلك بعض البلدان الكبيرة التي تمكّنت من عزل نفسها عن الأسواق العالمية. غير أن عزل التجارة أدى إلى زيادة الأسعار وتقلبها في الأسواق الدولية، مما زاد الأسعار المحلية في البلدان الصغيرة المعتمدة على الواردات أكثر مما كان يمكن أن تكون عليه.

شهد العالم زيادات كبيرة في أسعار الأرز والقمح والذرة في الأسواق الدولية خلال أزمة الغذاء في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨. وأفضى ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية في معظم الحالات إلى زيادات هائلة في الأسعار المحلية على الرغم من عدم زيادتها في بعض البلدان (انظر "ما هو أثر سياسات التجارة على نقل الأسعار؟" الصفحات ٢٢-٢٤). وبحلول يوليو/تموز ٢٠٠٨ ارتفع متوسط الأسعار المحلية للأرز والقمح والذرة بنسبة ٤٠ في المائة لكل منها في كل البلدان (بعد تعديلها لمراعاة التضخم) مقارنة بمستوياتها في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧ (الشكل ٥). وخلصت دراسات أخرى إلى أنه قد حدث انتقال كبير لآثار الأسعار من الأسواق العالمية إلى الأسواق المحلية خلال الأزمة.[٤١] وفي حين أن انتقال الأسعار غالباً ما يكون ضعيفاً في الأحوال العادية فقد ازداد قوة خلال أزمة الغذاء العالمية.[٤٢]

وازدادت الأسعار المحلية في عام ٢٠٠٨ (بعد تعديلها لمراعاة التضخم) في نفس بلدان العيِّنة المستخدمة في الشكل ٥ استناداً إلى المتوسطات السنوية ٢٨ في المائة، ٢٦ في المائة، و٢٦ في المائة للأرز والقمح والذرة على التوالي مقارنة بمستوياتها في عام ٢٠٠٧. وعلى الرغم من أن الزيادات كانت أقل بكثير من تغيُّرات الأسعار في الأسواق الدولية فقد أثرت كثيراً على القوة الشرائية للفقراء. وفي بلدان مثل بنغلاديش وملاوي وفييت نام، ينفق الفقراء في كثير من الأحيان ٣٥ في المائة أو أكثر من دخلهم على الأغذية الأساسية؛ وبالنظر إلى أن مجموع الغذاء يبلغ ٧٠ في المائة تقريباً من مجموع ما ينفقه أدنى خمس من السكان (انظر الشكل ٤، الصفحة ١٤) فإن الأغذية الأساسية تستحوذ بذلك على ما يقرب من نصف مجموع النفقات الغذائية التي ينفقها أفقر ٢٠ في المائة من

الشكل ٥

الأسعار المحلية للأرز والقمح والذرة ازدادت زيادة كبيرة خلال الأزمة

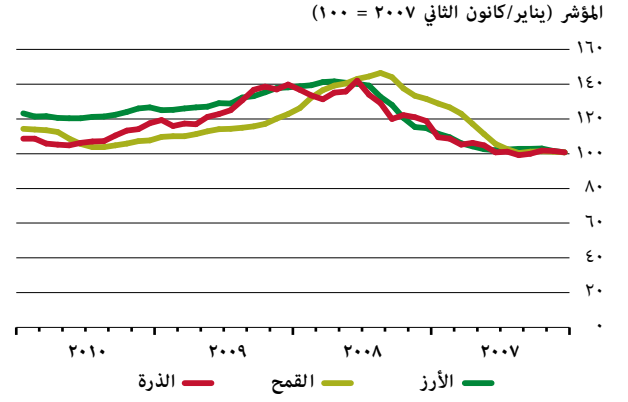

ملاحظة: يبيّن الرسم البياني متوسط اتجاهات الأسعار المحلية للأرز والقمح والذرة بعد تعديلها لمراعاة التضخم في مختلف البلدان خلال الفترة من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧ حتى ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠. ويساوي السعر المحلي ١٠٠ في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧ في كل البلدان وتساوي قيمة المؤشر خلال الأشهر التالية متوسط قيمة المؤشر في كل البلدان. وتشمل مؤشرات الأسعار المحلية للأرز والقمح والذرة ٤٢، و٣٧، و٣٤ بلداً على التوالي، وتغطي كل البلدان التي أتيحت بيانات عنها في أثناء كتابة التقرير.
مصدر البيانات الأوّلية: النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر التابع لمنظمة الأغذية والزراعة.

الشكل ٦

تقلبات الأسعار المحلية للأرز والقمح والذرة بلغت ذروتها في عام ٢٠٠٨

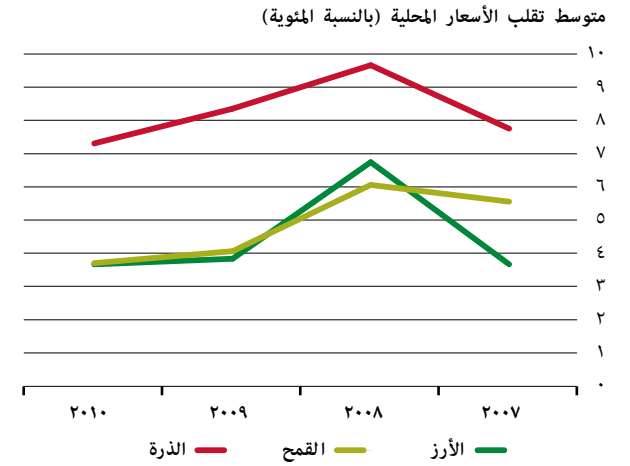

ملاحظة: يُحسَب تقلب الأسعار المحلية كانحراف معياري للوغاريتم (P_t/P_{t-1})، باستخدام البيانات الشهرية. ويشمل ذلك نفس البلدان الواردة في الشكل ٨.
مصدر البيانات الأوّلية: النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر التابع لمنظمة الأغذية والزراعة.

السكان. ولذلك واجه المستهلكون الفقراء الذين لا ينتجون أغذية أساسية هبوطاً في الدخل الحقيقي في عام ٢٠٠٨ بنسبة اقتربت من ٩ في المائة (أي ما يعادل ٣٥ في المائة من الميزانية مضروباً في زيادة سعرية بنحو ٢٦ في المائة). ولا غرابة في أن متوسط تقلب الأسعار المحلية ازداد أيضاً خلال الأزمة ووصل إلى ذروته في كل الحبوب الثلاث في عام ٢٠٠٨ (الشكل ٦).

وفي أعقاب انهيار أسعار الحبوب الدولية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ بدأ انخفاض الأسعار المحلية في نهاية المطاف في معظم البلدان. وبحلول الربع الثاني من عام ٢٠١٠ ارتدت معظم الأسعار المحلية للقمح والذرة (بعد تعديلها لمراعاة التضخم) إلى مستويات يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧. على أن أسعار الأرز المحلية ظلت مرتفعة نسبياً حيث ازدادت في المتوسط بنسبة ٢٠ في المائة عن متوسطها في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧. وكان نمط التغيُّرات في الأسعار المحلية للحبوب مماثلاً للتغيُّرات التي شهدتها الأسواق العالمية حيث ارتفعت أسعار الأرز العالمية إلى أعلى مستوياتها فيما بين يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧ والربع الثاني من عام ٢٠١٠.

ومع ذلك تضاعفت الأسعار العالمية للقمح والأرز في النصف الثاني من عام ٢٠١٠ والنصف الأول من عام ٢٠١١ بسبب تلف محصول القمح في الاتحاد الروسي والحظر الذي فُرض بعد ذلك على التصدير، فضلاً عن سوء ظروف زراعة محصول الذرة في الولايات المتحدة وضعف قيمة الدولار. وتجدر الإشارة إلى أن استقرار أسعار الأرز العالمية كان أكبر بكثير خلال تلك الفترة. وتفاوت انتقال تلك الصدمات إلى الأسواق المحلية من بلد لآخر، وإن كان من السابق لأوانه استخلاص نتائج عامة. ويتناول القسم التالي من التقرير ظروف انتقال صدمات الأسعار العالمية إلى الاقتصادات المحلية والطريقة التي يمكن بها للتجارة أن تخفف من حدة أثر صدمات العرض المحلي على تقلب الأسعار.

ما هو أثر سياسات التجارة على نقل الأسعار؟

الرسالة الرئيسية

يمكن لسياسات التجارة التقييدية أن تحمي الأسعار المحلية من تقلبات الأسواق العالمية ولكنها يمكن أن تسفر أيضاً عن زيادة التقلبات نتيجة لصدمات الإمدادات المحلية. وفي العديد من الحالات، تكون السياسات الحكومية التي لا يمكن التنبؤ بها سبباً أكثر أهمية لتقلب الأسعار المحلية من تقلبات أسعار السوق العالمية.

يتأثر انتقال الأسعار من الأسواق العالمية إلى الأسواق المحلية بعدة عوامل، منها تكاليف النقل، ومستوى الاكتفاء الذاتي في البلدان، وأسعار الصرف، والصدمات المحلية. ولعل سياسة التجارة هي أهم عامل يحدد مدى تمرير صدمات الأسعار العالمية إلى الأسواق المحلية. وقد شاعت تدخلات سياسات التجارة نسبياً في البلدان النامية خلال أزمة الغذاء العالمية واستخدم ما لا يقل عن ٥٥ بلداً وسائل سياسات التجارة للتخفيف من حدة آثار أزمة الغذاء العالمية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨.[٤٣]

والعامل الرئيسي الذي يؤثر بشكل خاص على انتقال الأسعار هو الدرجة التي تحدد بها الحكومات حجم التجارة (سواء الصادرات أم الواردات) مقابل السماح للقطاع الخاص باتخاذ القرار. وقد تُطبَّق الرقابة الحكومية رسمياً من خلال حصة ثابتة، أو بصورة غير رسمية من خلال تحديد حصص متفاوتة استجابة للأحداث الخارجية تبعاً لكل حالة على حدة. ويمكن لحصص التصدير أن تقلل تمرير ارتفاع الأسعار العالمية إلى الاقتصاد المحلي بينما يمكن لحصص الاستيراد أن تمنع تمرير الانخفاض الشديد في الأسعار العالمية.

مثال ذلك أن الأسعار المحلية للأرز والقمح خلال أزمة الغذاء العالمية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ كانت مستقرة بدرجة كبيرة في الصين والهند وإندونيسيا بسبب الضوابط التي فرضتها الحكومات على صادرات تلك المحاصيل (انظر الصين في الشكل ٧).[٤٤] وتفرض هذه الضوابط حتى في الأحوال العادية ولم تنفذ تحديداً استجابة للأزمة. ومن المهم ملاحظة أنه بالرغم من أن ضوابط التجارة في الصين لم تمنع انتقال الأسعار من الأسواق العالمية فقد حافظت الصين على سياسة تجارية منفتحة عموماً، بمعنى أن أسعار الأرز المحلية لا تختلف في معظم الأحوال عن الأسعار في الأسواق العالمية، حيث لا تمارس الحكومة أي ضغوط منهجية لإبقاء أسعار الأرز المحلية أعلى أو أقل من الأسعار العالمية. ومن الناحية الأخرى ارتفعت الأسعار المحلية لفول الصويا في الصين في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ لأن الحكومة لا تفرض ضوابط على تجارة تلك السلعة (الشكل ٨). وبالإضافة إلى ذلك تستورد الصين حصة كبيرة من فول الصويا الذي تستهلكه وبالتالي لن يكون من المهم فرض قيود على التصدير.

وبطبيعة الحال فإن ضوابط التجارة التي تفرضها الحكومات لا تفضي كلها إلى زيادة استقرار الأسعار وإمكانية التنبؤ بها (الإطار ٦). مثال ذلك أن ملاوي وضعت ترتيبات لتصدير الذرة في ٢٠٠٧/٢٠٠٨ و٢٠٠٨/٢٠٠٩ ولكن الإمدادات المحلية لم تكن كافية لدعم الصادرات وارتفعت الأسعار المحلية. وفي عام ٢٠٠٥ لم تتوقع زامبيا إمدادات

الذرة المحلية بشكل صحيح وتأخرت في إصدار تراخيص الاستيراد. وبمجرد إصدار التراخيص سادت حالة من الالتباس حول مستوى رسوم الاستيراد المفروضة ودب الخلاف بين فروع الحكومة. وبعد توضيح مسألة الرسوم فُرضت قواعد جديدة ناظمة للصحة والصحة النباتية، مما أفضى إلى زيادة أجواء عدم التيقن أمام تجار القطاع الخاص. وأسفر ذلك عن حالات تأخير تسببت في تعذر حجز وسائل النقل بتكلفة معقولة لأن معظم الشاحنات المتاحة في المنطقة كانت قد حُجزت بالفعل لأغراض أخرى. وأخيراً، لم تستكمل مناقصة الواردات لعدة أشهر بعد

الشكل ٧

سيطرة الحكومة على تجارة الأرز حالت دون تأثير ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية على الأسعار المحلية في الصين خلال أزمة الغذاء في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨

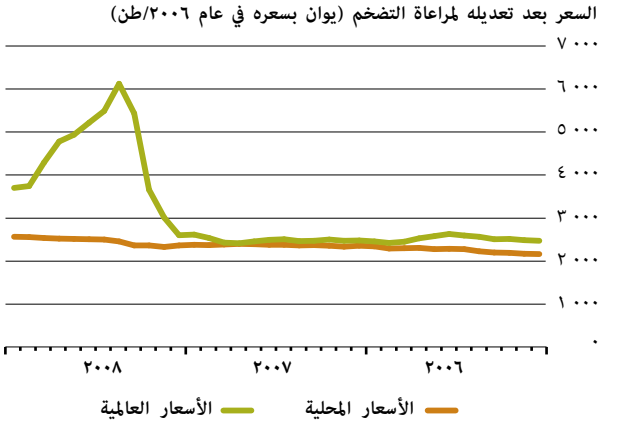

المصدر: C. Fang. 2010. How China stabilized grain prices during the global price crisis. *In* D. Dawe, ed. *The rice crisis: markets, policies and food security.* London, Earthscan and Rome, FAO.

الشكل ٨

الحكومة الصينية لا تراقب تجارة فول الصويا والأسعار المحلية تتماشى مع أسعار السوق العالمية

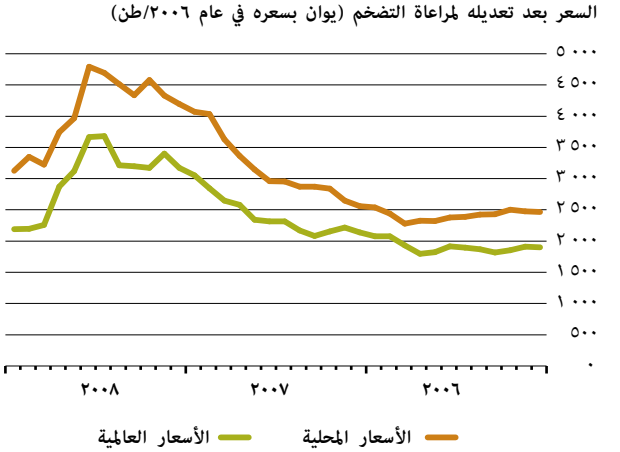

المصدر: C. Fang. 2010. How China stabilized grain prices during the global price crisis. *In* D. Dawe, ed. *The rice crisis: markets, policies and food security.* London, Earthscan and Rome, FAO.

أن أعلنت الحكومة حجم واردات الذرة. وأدى ذلك إلى إيجاد حالة من عدم التيقن من موعد وصول واردات الحكومة إلى الأسواق.[٤٥] وأفضت كل تلك العوامل إلى إيجاد بيئة خيِّمت عليها أجواء من عدم التيقن الشديد بين المستوردين في القطاع الخاص وعمد هؤلاء المستوردون نتيجة لذلك إلى استيراد كميات أقل كثيراً مما كان يمكنهم استيراده في الحالات الأخرى. وكانت المحصلة النهائية ارتفاعاً شديداً في الأسعار في الأسواق المحلية في أواخر عام ٢٠٠٥ ومطلع عام ٢٠٠٦ (زيادة بنسبة ٦٨ في المائة في تسعة أشهر) على الرغم من أن الأسعار الدولية كانت مستقرة (الشكل ٩). وكان من الممكن أن يزداد تفاقم الأمور لو لم ترتفع قيمة الكواشا الزامبي ارتفاعاً كبيراً آنذاك. وهناك الكثير من الأمثلة الأخرى المماثلة.[٤٦]

وحتى في الحالات التي تساعد فيها الضوابط المفروضة على حجم التجارة في تثبيت الأسعار المحلية فإن تلك السياسات تنطوي على تكاليف. ومن حيث الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد المحلي هناك خسائر في الكفاءة الاقتصادية على الأجل القصير نتيجة لمنع الأسعار المحلية من مواكبة تحركات الأسعار العالمية. وتتعرقل في الأجل القصير استجابة العرض وتتعرض إيرادات التصدير لخسائر (على أنه في حالة حماية المزارعين أيضاً من هبوط الأسعار فإن الضوابط المفروضة على التجارة قد تعزز الاستجابة من جانب العرض في أحيان أخرى). وبالإضافة إلى الخسائر التي تفرض على الاقتصاد المحلي تسفر القيود المفروضة على التصدير أيضاً عن ارتفاع الأسعار العالمية وازدياد تقلبها أكثر مما في الحالات الأخرى، وتفرض بالتالي تكاليف على البلدان الأخرى.

والأداة الرئيسية الأخرى لسياسة التجارة، وهي فرض رسوم جمركية على الواردات أو فرض ضرائب على الصادرات، لا تعرقل في الكثير من الحالات انتقال صدمات الأسعار العالمية إلى الأسواق المحلية ما لم تتباين الرسوم/الضرائب استجابة للتغيُّرات في الأسعار العالمية. ويؤدي فرض رسوم ثابتة على الواردات إلى زيادة الأسعار المحلية للغذاء

الشكل ٩

أجواء عدم التيقُّن التي خيّمت على الأسواق بسبب تدخلات الحكومة في سوق الذرة المحلية تسببت في ارتفاع أسعار الذرة في زامبيا خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ رغم استقرار الأسعار في الأسواق الدولية

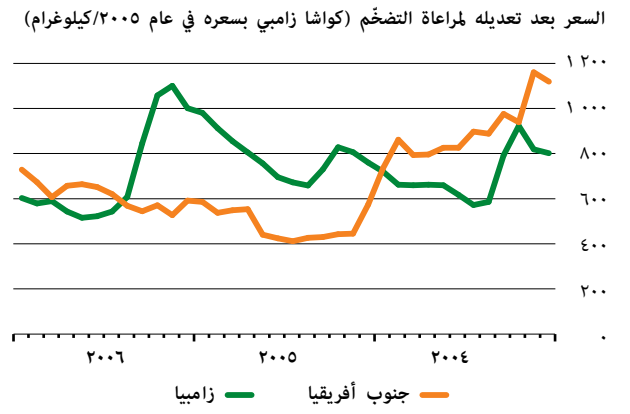

ملاحظة: تُستخدَم أسعار الذرة البيضاء في جنوب أفريقيا كمؤشر غير مباشر للسعر العالمي لأن جنوب أفريقيا ليست مصدراً رئيسياً للذرة البيضاء في الإقليم.
مصدر البيانات الأوّلية: النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر التابع لمنظمة الأغذية والزراعة وصندوق النقد الدولي.

الإطار ٦

هل القيود على الصادرات تقلل الأسعار المحلية أم تثبتها؟

يبدو في كثير من الحالات أن فرض ضرائب وقيود على الصادرات يؤدي إلى تثبيت الأسعار المحلية. وينطبق ذلك بشكل خاص على الحالات التي تفرض فيها القيود لمدة زمنية طويلة حتى يمكن وضع آليات لإنفاذ تلك القيود. مثال ذلك أن الأرجنتين استخدمت الضرائب على صادرات القمح لعدة سنوات ولم تشهد نفس الارتفاع في الأسعار المحلية الذي لوحظ في الأسواق العالمية في العامين ٢٠٠٧ و٢٠١٠ (انظر الشكل). على أن فرض ضرائب على الصادرات لا يثبت الأسعار إلا إذا ازدادت تلك الضرائب بالتزامن مع الزيادة في الأسعار العالمية أو إذا كانت كبيرة بالقدر الذي يؤدي إلى إلغاء كل الصادرات. ولذلك، استخدمت الأرجنتين، بالإضافة إلى فرض ضرائب على الصادرات، ضوابط كمية على تجارة القمح في عام ٢٠٠٧[١] وهو ما أدى إلى تقليص حجم زيادات الأسعار في الأسواق المحلية.

على أنه كما يتضح من الشكل فإن ازدياد الاستقرار تحقق على حساب انخفاض الأسعار التي يحصل عليها المزارعون، وهو ما أدى إلى تقليص حوافز الإنتاج. وعلاوة على ذلك، بينما استقرت الأسعار بالنسبة للمزارعين، لم تكن الضوابط فعالة بنفس القدر في تثبيت الأسعار بالنسبة للمستهلكين. ولا يمثل القمح سوى ١٠ في المائة من تكلفة الخبز، ويعني ذلك أنه حتى في حالة توزيع القمح مجاناً على المطاحن والمخابز فلن يخفض ذلك تكلفة إنتاج الخبز إلاّ بنسبة ١٠ في المائة.[٢]

غير أن البلدان التي تفرض ضوابط على الصادرات ليست كلها قادرة على النجاح في تثبيت الأسعار المحلية. فقد قيَّدت فييت نام مثلاً صادرات الأرز في الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٨. وبالرغم من أن الإمدادات المحلية كانت أكثر من كافية لإطعام السكان فقد ارتفعت أسعار التجزئة المحلية بنسبة ٥٠ في المائة في خمسة أسابيع فقط خلال الفترة من أبريل/نيسان حتى مايو/أيار ٢٠٠٨. وتغيَّرت أيضاً مراراً سياسات الحكومة، مثل فرض ضرائب على الصادرات، لتزيد بذلك من أجواء عدم التيقن والمخاطر أمام التجار في أواخر العام بعد هبوط الأسعار في الأسواق العالمية. والواقع أن الأسعار المحلية ازدادت بنسبة ٢٠ في المائة خلال أسبوعين فقط في النصف الثاني من أغسطس/آب ٢٠٠٨، بالرغم من التحسن الطفيف في الأسواق العالمية آنذاك.[٣]

ضوابط التصدير ساعدت على حماية الأسعار المحلية للقمح في الأرجنتين من الارتفاع الذي شهدته السوق العالمية في العامين ٢٠٠٧ و٢٠١٠

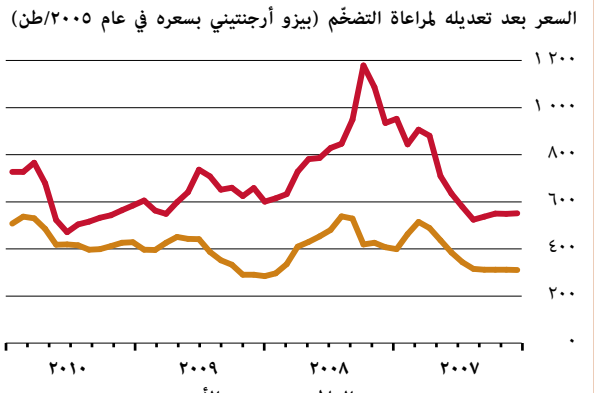

ملاحظات: الأسعار العالمية تتعلق بالقمح الشتوي الأمريكي الأحمر، وهو البروتين العادي الذي يتم تسليمه على ظهر السفن في خليج الولايات المتحدة. وتتعلق الأسعار المحلية بالقمح الصلب المباع بالجملة، كوردوبا.
مصدر البيانات الأوّلية: النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، ومجلس الحبوب الدولي، وصندوق النقد الدولي.

[١] J. Nogues. 2011. *Agricultural export barriers and domestic prices: Argentina during the last decade* (الحواجز أمام الصادرات الزراعية والأسعار المحلية: الأرجنتين خلال العقد الماضي). تقرير من إعداد منظمة الأغذية والزراعة.

[٢] المرجع نفسه.

[٣] P. Hoang Ngan. 2010. The Vietnamese rice industry during the global food crisis. *In* D. Dawe, ed. *The rice crisis: markets, policies and food security*. London, Earthscan and Rome, FAO.

(ويؤدي فرض ضرائب على الصادرات إلى تخفيضها)، ولكن إذا سُمح للقطاع الخاص باختيار الكمية التي يستوردها برسوم معيَّنة ستنقل التغيُّرات في الأسعار العالمية بالكامل في كثير من الأحيان إلى الأسعار المحلية لحين ارتفاع الأسعار العالمية أو الرسوم المفروضة بالقدر الذي يؤدي إلى إلغاء الواردات.

وفي حين أن ضوابط التجارة قد تعرقل انتقال الأسعار من الأسواق الدولية المتقلبة فإن تلك السياسات تنطوي أيضاً على مساوئ. مثال ذلك أن الضوابط يمكن أن تؤدي إلى زيادة تقلب الأسعار بسبب صدمات الإمدادات المحلية (انظر "ما هو أثر الاكتفاء الذاتي على تقلب الأسعار؟"). ويؤدي ارتفاع الأسعار المحلية في كثير من الحالات إلى زيادة مستوى الفقر (انظر "تكاليف وفوائد ارتفاع وانخفاض أسعار الأغذية"، الصفحات ١٣-١٨).

ما هو أثر أسعار الصرف على الأسعار العالمية وانتقال الأسعار؟

تتسبب تحركات أسعار الصرف في إحداث أثرين مختلفين مهمين. الأثر الأول، هو أن تغير أسعار الصرف يتسبب في تغير الأسعار العالمية المعيَّنة بالدولار الأمريكي. مثال ذلك، أن تدهور قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى يعني أن السعر العالمي لسلعة ما بالدولار الأمريكي ينخفض بتلك العملات الأخرى. ويؤدي انخفاض الأسعار بالعملات الأخرى غير الدولار الأمريكي إلى زيادة الطلب وتقليص المعروض من تلك البلدان، ويسهم كل منهما في زيادة الأسعار المعلنة بالدولار الأمريكي.

وثانياً، يمكن لتغيُّر أسعار الصرف أن يعوض تغيُّرات الأسعار المعلنة بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية، ويساعد ذلك على الحد من انتقال تغيُّرات الأسعار إلى الأسواق المحلية. ولم يمنع ذلك انتقال

الشكل ١٠

ارتفاع قيمة فرنك الجماعة المالية الأفريقية مقابل الدولار الأمريكي في الفترة من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٠ يعني أن الارتفاع في أسعار الأرز العالمية بفرنك الجماعة المالية الأفريقية كان أقل منه بالدولار الأمريكي

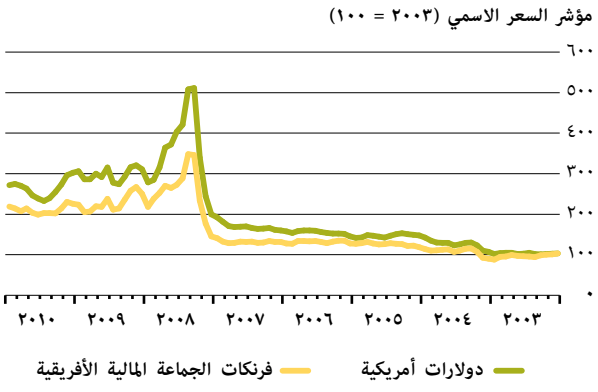

ملاحظة: تُستخدَم الأسعار الاسمية بدلاً من الأسعار الحقيقية لعزل أثر تحركات سعر الصرف عن أثر الانكماش الناتج عن استخدام مؤشرين مختلفين للأسعار.
مصدر البيانات الأوّلية: منظمة الأغذية والزراعة وصندوق النقد الدولي.

صدمات الأسعار العالمية إلى الأسعار المحلية خلال أزمة الغذاء في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ لمجرد أن صدمات الأسعار العالمية كانت كبيرة. على أنه لا بد من عدم تجاهل أثر تغيُّرات أسعار الصرف. مثال ذلك أن السعر العالمي للأرز ازداد فيما بين يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣ وديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠ بنسبة بلغت ١٦٩ في المائة بالقيمة الاسمية للدولار الأمريكي وبنسبة لم تتجاوز ١١٦ في المائة بالقيمة الاسمية لفرنك الجماعة المالية الأفريقية. وكان الفرق راجعاً إلى ازدياد قيمة اليورو الذي يرتبط به فرنك الجماعة المالية الأفريقية مقابل الدولار الأمريكي.[٤٧] ولذلك، حتى في غياب أي سياسات للسلع المحلية، كانت زيادات الأسعار العالمية التي انتقلت إلى غرب أفريقيا أقل كثيراً مما يمكن توقعه في ظل اتجاهات الأسعار العالمية للدولار الأمريكي (الشكل ١٠). ويمكن لأسعار الصرف أن تنطوي على تأثير حاسم الأهمية في بعض الظروف. ففي الفترة من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦ حتى نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧، أي ما يقرب من سنتين، ازدادت أسعار الأرز العالمية بنسبة ٢٥ في المائة بالقيمة الاسمية للدولار الأمريكي، ولكن الزيادة لم تتجاوز ٣ في المائة بالقيمة الاسمية لفرنك الجماعة المالية الأفريقية.

ما هو أثر الاكتفاء الذاتي على تقلب الأسعار؟

الرسالة الرئيسية

استراتيجية الأمن الغذائي التي تعتمد على زيادة الإنتاجية والانفتاح عموماً على التجارة ستكون فعالة أكثر من الاستراتيجية التي تعتمد بالدرجة الأولى على إغلاق الحدود.

قد يبدو واضحاً للوهلة الأولى أن البلدان التي تعتمد بشدة على الواردات تعاني على الأرجح زيادات كبيرة في الأسعار المحلية مقابل الزيادات الكبيرة في الأسعار العالمية مقارنة بالبلدان المُصدِّرة أو التي لديها اكتفاء ذاتي. على أنه في غياب تكاليف النقل أو التدخل الحكومي تمر زيادات الأسعار العالمية خلال الأسعار المحلية مباشرة لتصل إلى المستوردين والمُصدِّرين والبلدان المكتفية ذاتياً على السواء. ويرجع ذلك إلى حُرية تجار القطاع الخاص في نقل الإمدادات من الأسواق المحلية إلى الأسواق العالمية والعكس بالعكس لحين تساوي الأسعار في الأسواق. والواقع أن البلدان المُصدِّرة تتعرض هي الأخرى لزيادات في الأسعار المحلية عندما تزداد الأسعار العالمية. مثال ذلك أن الأسعار المحلية للأرز في تايلند ازدادت زيادة حادة في عام ٢٠٠٨ لأن تايلند لا تفرض قيوداً على كمية الأرز التي يصدرها القطاع الخاص.[٤٨]

وبالتالي، فإن الاقتراب من الاكتفاء الذاتي يمكن أن يحد من التعرض لصدمات الأسعار العالمية لمجرد أن ذلك يتيح للبلدان خيار فرض ضوابط على التجارة الدولية بدون التعرض لزيادات كبيرة في الأسعار المحلية. وكلما اقترب البلد من الاكتفاء الذاتي، كلما كان تأثير أسعار الأسواق العالمية على الأسعار المحلية أقل لأن أي زيادة في الأسعار العالمية في ظل تلك الظروف تجعل على الأرجح الواردات الخاصة غير مجزية. ويفترض ذلك أن الصادرات غير مسموح بها أو أنها ستكون غير مجزية (وذلك مثلاً بسبب مشاكل الجودة)؛ وإذا لم يُسمح بالتصدير أو إذا كانت الصادرات غير مجزية فسوف تنتقل آثار الأسعار العالمية إلى الأسعار المحلية. على أن ثمة احتمالات أكبر لزيادة الأسعار المحلية في البلدان التي تعتمد بشدة على الواردات لأن الاعتماد الكبير على الاستيراد يوحي على الأرجح بارتفاع تكلفة الإنتاج المحلي.

ومن الناحية الأخرى، من المهم إدراك أن تقلب الأسعار يمكن أن ينشأ عن الصدمات الدولية أو المحلية.[٤٩] وعندما يكون البلد مكتفياً ذاتياً (لأن الواردات غير مجزية بسبب حواجز التجارة أو الرسوم أو ارتفاع تكاليف النقل) فإن التجارة لا تكون متاحة لتخفيف اضطرابات المعروض المحلي. وقد يؤدي ذلك إلى مفاقمة تقلب الأسعار نتيجة لتقلبات المنتجات الزراعية بسبب تغيُّرات الأحوال الجوية. وفي تلك الحالات، يمكن للمخزون الاحتياطي المحلي أن يشكل بديلاً عن التجارة الدولية. ويمكن الإفراج عن المخزونات عندما ينخفض الإنتاج المحلي، ويمكن مراكمتها عندما ترتفع غلة المحصول.

واستخدمت المخزونات الاحتياطية بفعالية في بعض البلدان لتثبيت الأسعار المحلية، ولكنها لم تستخدم في الكثير من البلدان. وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن يتطلب الاحتفاظ بتلك المخزونات تكلفة باهظة. مثال ذلك أن استخدام الواردات للحد من تقلب الأسعار في حالة بنغلاديش يتطلب في معظم الحالات تكلفة أقل من تخزين الأرز.[٥٠] وتنطوي الأموال المستثمرة في الاحتفاظ بالمخزونات على تكلفة فرصة بديلة من حيث الاستثمارات الرئيسية في البحوث الزراعية والطرق الريفية والسلع العامة الأخرى الأساسية لقطاع زراعي سليم ونمو اقتصادي طويل الأجل (انظر القسم المعنون "تكاليف وفوائد تقلب الأسعار وعدم إمكانية التنبؤ بها" الصفحات ١٣-١٨). والواقع أن الكثير من الحكومات يدرك ما ينطوي عليه ذلك من تكاليف وتتجه تلك الحكومات إلى تقليص مستويات المخزونات إذا استقرت الأسعار نسبياً لعدة سنوات. وبالتالي لا بد أن تشكل التجارة جزءاً لا يتجزأ من أي إستراتيجية معقولة للأمن الغذائي.

ومن المهم التمييز بين الاكتفاء الذاتي الذي يتحقق من خلال قيود التجارة والاكتفاء الذاتي الذي يتحقق من خلال قطاع زراعي قادر على المنافسة. ويمكن لتقييد الاستيراد أن يسمح للبلد بتحقيق الاكتفاء الذاتي، وإن كان من الأصعب المضي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال الاستثمار الإنتاجي الذي يجعل القطاع الزراعي قادراً على المنافسة في

الأسواق العالمية. وهذا النوع من الاكتفاء الذاتي هو ما ينبغي أن يشكل الهدف الحقيقي لأنه السبيل الوحيد لتحقيق فوائد طويلة الأجل للمزارعين والمستهلكين على السواء.

وبنغلاديش مثال على بلد حقق مستوى طيباً من التقدم نحو تقليص نقص التغذية والحفاظ في الوقت نفسه على انفتاحه عموماً على التجارة وزيادة الإنتاجية. وتسمح الحكومة لتجار القطاع الخاص باستيراد الأرز مقابل رسوم منخفضة عموماً، وظلت أسعار الأرز المحلية مماثلة تقريباً لأسعار الأرز في البلدان المجاورة خلال السنوات العشرين الماضية، بما في ذلك البلدان المُصدِّرة الرئيسية مثل الهند وتايلند. وازدادت في الوقت ذاته غلال الأرز بوتيرة سريعة على امتداد السنوات العشرين الفائتة من خلال الاستثمار في تحسين البذور والري. وازدادت الأسعار المحلية للأرز خلال العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، ولكن الأسعار هبطت سريعاً منذ منتصف عام ٢٠٠٨ بسبب الزيادة السريعة في الإنتاج المحلي.

وتقدِّم تجربة الجمهورية الدومينيكية مثالاً مختلفاً. فالحكومة تستخدم الحصص وأسعار الدعم الدنيا وغير ذلك من التدابير للتأثير على الأسعار المحلية للأرز وزيادة الاكتفاء الذاتي. وازدادت الأسعار المحلية بنسبة ١١ في المائة فقط من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠٠٨ (بالقيمة الاسمية للدولار الأمريكي) بينما ازدادت الأسعار في البلدان المجاورة بنسبة تراوحت بين ٢٦ في المائة (كوستاريكا) و٥٩ في المائة (السلفادور). ولكن الزيادة في الأسعار بنسبة أقل تحققت على حساب زيادة الأسعار في الأحوال العادية قبل الأزمة وبعدها؛ وتؤدي الحصص إلى تقييد الواردات ورفع الأسعار المحلية. وظلت أسعار الأرز في الجمهورية الدومينيكية على مستويات مماثلة لأسعاره في البلدان المجاورة حتى في أثناء الأزمة (الشكل ١١). وبالتالي فإن سياسة تقييد الواردات حققت قدراً أكبر من الاستقرار ولكن على حساب زيادة الأسعار في كل الأوقات تقريباً. وكما يتضح في القسم المعنون "تكاليف وفوائد ارتفاع وانخفاض أسعار الأغذية" فإن ارتفاع أسعار الأغذية الأساسية يؤدي إلى مفاقمة الفقر في معظم البلدان.

الشكل ١١

التدابير التي اتخذتها حكومة الجمهورية الدومينيكية قلّصت أثر ارتفاع أسعار الأرز في عام ٢٠٠٨ ولكن على حساب ارتفاع الأسعار قبل الأزمة وبعدها

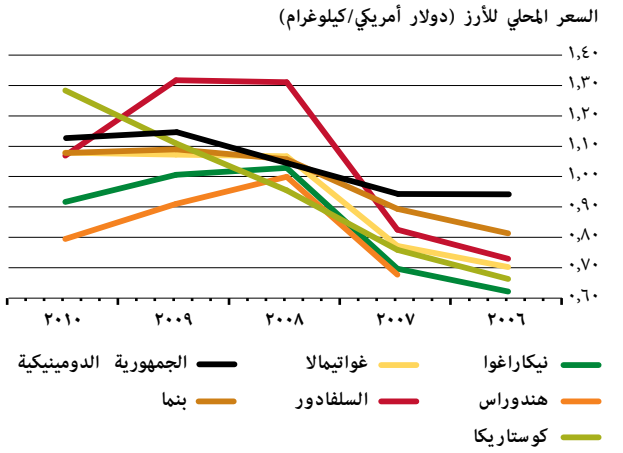

مصدر البيانات الأوّلية: النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر التابع لمنظمة الأغذية والزراعة.

وعلاوة على ذلك إذا كانت أسعار الأغذية الأساسية في بلد ما أعلى من أسعارها في البلدان المجاورة فإن هذا البلد قد يفقد القدرة على المنافسة في الصناعات التي تتطلب عمالة كثيفة حيث سيضطر إلى رفع الأجور لتعويض ارتفاع أسعار الأغذية. وقد يقلص ذلك فرص العمل ويسد بذلك أحد سبل الخروج من الفقر من خلال القطاع غير الزراعي. وبذلك ينطوي الاكتفاء الذاتي الذي يتحقق عن طريق فرض قيود على التجارة بدلاً من زيادة الإنتاجية على الكثير من الآثار الجانبية السلبية. والخلاصة أن استراتيجية الأمن الغذائي التي تعتمد على زيادة الإنتاجية والانفتاح عموماً على التجارة ستكون فعالة في تعزيز الأمن الغذائي والحد من الفقر أكثر من الاستراتيجية التي تعتمد بالدرجة الأولى على إغلاق الحدود.

هل المحاصيل الغذائية الأساسية التقليدية معزولة عن تقلبات الأسعار العالمية؟

الرسالة الرئيسية

على الرغم من صدمات الأسعار في الأسواق العالمية، فإن تقلب الأسعار المحلية للمحاصيل الأساسية التقليدية مثل الذرة الرفيعة والدُخن والكسافا أكبر من تقلبات أسعار حبوب التجارة (الأرز والقمح والذرة).

لاحظ بعض المراقبين أن المستهلكين الذين يتناولون أغذية أساسية أكثر تنوعاً في بلدان مثل غانا وأوغندا يكونون أقل تأثراً بارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية مقارنة بمن يعتمدون على الحبوب الرئيسية. ولذلك أشار بعض المراقبين إلى أنه لا بد للفقراء والمحرومين من الأمن الغذائي الاعتماد أكثر على المحاصيل الرئيسية النشوية التقليدية (مثل الكسافا والدُخن والذرة الرفيعة) التي توجد لها أسواق دولية أصغر كثيراً وأقل اندماجاً مع الأسواق المحلية، ولا بد أيضاً من الاعتماد بشكل أقل على الحبوب الرئيسية. فما الذي نستخلصه بخصوص تلك القضايا من تقلبات الأسعار المحلية خلال أزمة الغذاء العالمية؟

أولاً، ازدادت عموماً أسعار المحاصيل الرئيسية التقليدية خلال أزمة الغذاء العالمية، ولم تكن معزولة عن تلك الأحداث. وهذا هو بالضبط ما يمكن توقعه في حالة ازدياد الطلب من المستهلكين على المحاصيل الرئيسية التقليدية استجابة لارتفاع أسعار الحبوب الرئيسية، وفي حالة قيام المنتجين بزيادة المعروض من الحبوب الرئيسية على حساب الأغذية الأساسية التقليدية. بل وحتى عندما ازدادت أسعار الأغذية الأساسية التقليدية فإن زيادات الأسعار كانت في جميع الأحوال تقريباً أقل من الزيادات في أسعار الحبوب الرئيسية، وهو ما يتفق تماما مع توقعات النظرية الاقتصادية. وازدادت أسعار الحبوب الرئيسية بما متوسطه ٢١ في المائة مقارنة بالزيادة في أسعار الأغذية الأساسية التقليدية في عينة من ٣٢ زوجاً من السلع (نوع واحد من الحبوب الرئيسية ونوع واحد من الأغذية الأساسية التقليدية في نفس البلد الأفريقي) فيما بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨. وعلاوة على ذلك، استخدم نفس النمط أيضاً في كل بلد من البلدان الأحد عشر موضوع الدراسة كل على حدة. وبالتالي، كان نمط ازدياد أسعار الحبوب الرئيسية عن أسعار الأغذية الأساسية التقليدية قوياً بدرجة كبيرة في أفريقيا.

على أن تقليل الاعتماد على الأسواق الدولية، كما لوحظ من قبل، لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة تثبيت الأسعار. والواقع أن مقارنة تقلب أسعار السلع المحلية في ٢٠ بلداً أفريقياً[٥١] كشفت عن نتيجة ملفتة للنظر، وهي أن تقلب الأسعار كان أقل في الأرز أو القمح في كل بلد من البلدان العشرين فيما بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠ بالرغم من أن تلك الفترة تميَّزت بحالة شديدة من عدم الاستقرار في أسواق الأرز والقمح العالمية (الشكل ١٢). ويبدو واضحاً أن الأسعار المحلية للأغذية الأساسية التقليدية تعرضت للعديد من حالات الارتفاع والهبوط خلال تلك الفترة، بينما تعرضت أسعار الأرز والقمح لحالة واحدة من الارتفاع الكبير وتلته بعد ذلك حالة من الهبوط. ويفترض أن سبب ذلك راجع إلى أن الصدمات في جانب العرض المحلي تشكل مصدراً مهماً لتفاوت الأسعار، وبخاصة في أفريقيا حيث يعتمد جزء كبير من الإنتاج على مياه الأمطار وليس الري. والواقع أن ٦٢ في المائة، و٣١ في المائة، و٢٠ في المائة من مناطق زراعة الأرز والقمح والذرة في العالم يعتمد على مياه الري مقارنة بنسبة تبلغ فقط ٩ في المائة، و٥ في المائة، و٠,١ في المائة من مناطق زراعة الذرة الرفيعة والدُخن والكسافا.[٥٢] وعلاوة على ذلك، فإن جانباً كبيراً من إنتاج الأغذية الأساسية التقليدية يخصص للاستهلاك المنزلي، ويعني ذلك أن أسواق تلك السلع صغيرة وتستخدم لتصريف الفوائض وعرضة بذلك لتقلبات أكبر في الأسعار. وأخيراً، قد يعني الافتقار إلى بيانات عن الأسواق (مقارنة بالبيانات المتاحة لحبوب التجارة) أن إنتاج تلك الأغذية التقليدية عرضة أكثر لأنماط دورية حيث يشجع ارتفاع الأسعار على الإنتاج المفرط الذي يفضي بالتالي إلى انخفاض الأسعار ونقص الإنتاج وهكذا دواليك.

وكانت تقلبات أسعار الذرة في كثير من الأحيان أقل من تقلبات أسعار الأغذية الأساسية التقليدية على الرغم من أن الأمر لم يكن دائماً على هذا النحو. ولعل ذلك راجع إلى أن الأسعار المحلية للذرة لا تربطها صلة قوية بالأسواق الدولية مقارنة بالأرز والقمح اللذين يشيع استيرادهما. وعدم الارتباط هذا راجع إلى أن معظم الذرة المستهلكة في أفريقيا ذرة بيضاء، وهي تختلف عن الذرة المتداولة في الأسواق العالمية. ويزيد ذلك من تعرض الأسعار المحلية للصدمات في جانب العرض المحلي مثلما في حالة الذرة الرفيعة والدُخن والكسافا.

والخلاصة أنه في حالة ارتفاع أسعار الحبوب الدولية يكون من المفيد للمستهلكين التحول إلى الأغذية الأساسية التقليدية للحد من أثر الارتفاع على ميزانية الأسرة لحين عودة أسعار الحبوب الرئيسية إلى مستوياتها المعتادة. وبالتالي يمكن لاستهلاك مجموعة متنوعة من الأغذية الأساسية أن يقي من صدمات الأسعار العالمية. ولكن يبدو أن أسعار المواد الغذائية التقليدية هي أكثر تقلبا من أسعار الحبوب الرئيسية وليس أقل.

وبطبيعة الحال فإن الجدل الدائر حول المزايا والمساوئ النسبية لاستيراد الحبوب والأغذية الأساسية التقليدية لا يقتصر على مجرد تقلبات الأسعار. مثال ذلك أن مختلف المحاصيل تدر مستويات مختلفة من الأرباح. وبالإضافة إلى ذلك إذا اختارت الأسرة الزراعية تغيير المحاصيل التي تزرعها فإن ذلك قد يغيِّر توزيع العمل وكذلك الدخل داخل الأسرة التي ترى أن بعض المحاصيل تخص الرجل وبعضها الآخر يخص المرأة. ويمكن أيضاً للقرارات المتعلقة بالاستهلاك أن تؤثر على توزيع الوقت. وتؤدي زيادة الاعتماد على الأغذية التي تتطلب وقتاً أطول لتجهيزها وطهيها إلى زيادة الطاقة التي تنفقها المرأة وتقليل الوقت المتاح للأنشطة الإنتاجية الأخرى ورعاية الأطفال والراحة المطلوبة.[٥٣] ويتسم أيضاً المحتوى التغذوي لمختلف الأغذية بأهميته الرئيسية.

الشكل ١٢

الأسعار المحلية للأرز والقمح والذرة كانت أقل تقلباً من أسعار السلع الغذائية التقليدية في أفريقيا في الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٠

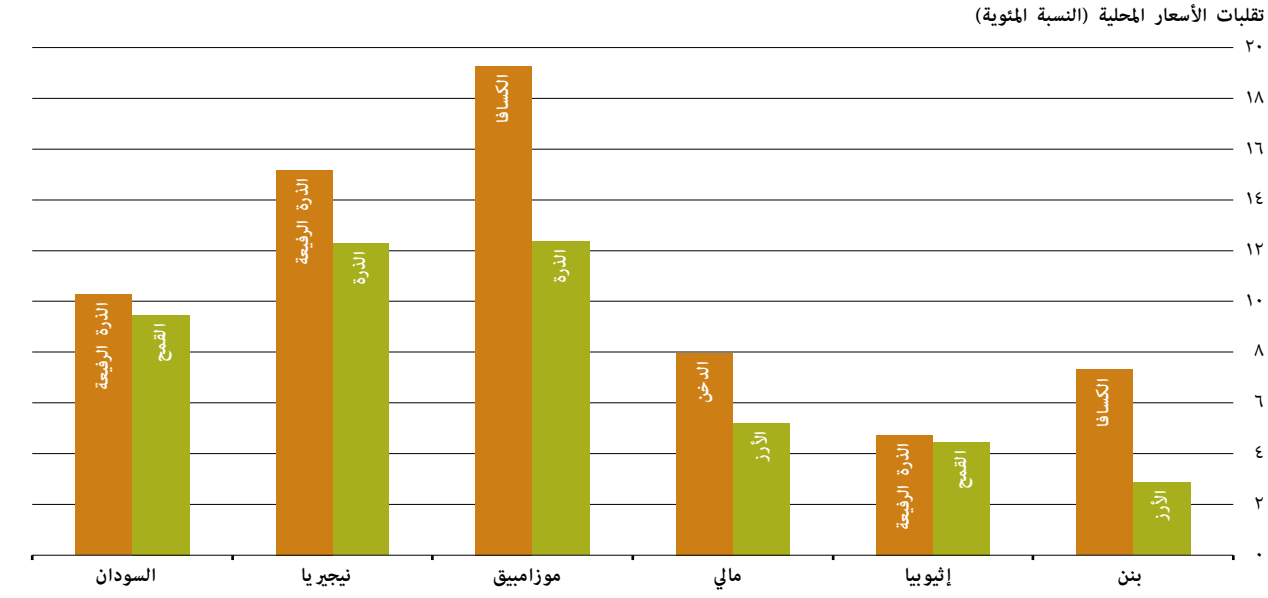

ملاحظة: حُسبت التقلبات كانحراف معياري للتغيرات الشهرية في الأسعار بعد تعديلها لمراعاة التضخم.
مصدر البيانات الأوّلية: النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر التابع لمنظمة الأغذية والزراعة.

كيف كانت استجابة الأسعار على مستوى باب المزرعة خلال أزمة الغذاء العالمية؟

الرسالة الرئيسية

تشير الأدلة إلى أن أسعار باب المزرعة ازدادت أيضاً في البلدان التي ازدادت فيها أسعار التجزئة خلال أزمة الغذاء العالمية. ولكن تقلب الأسعار خلال الأزمة أدى إلى زيادة المخاطر أمام المزارعين ولن يشجع أصحاب الحيازات الصغيرة على الاستثمار على الأجل الأطول.

الشكل ١٣

أسعار الذرة البيضاء تسليم باب المزرعة اقتربت كثيراً من أسعار التجزئة في بوركينا فاسو في الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٠

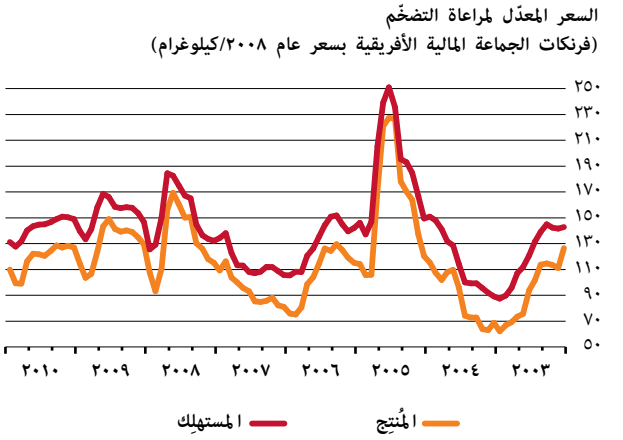

مصدر البيانات الأوّلية: صندوق النقد الدولي، حكومة بوركينا فاسو.

سوف يتحدد حجم الاستجابات من جانب العرض في البلدان النامية بانتقال الأسعار العالمية ليس فقط على مستوى التجزئة، بل وكذلك على مستوى المزرعة. وإذا لم تطرأ زيادة على أسعار باب المزرعة فلن تكون هناك أي استجابة من جانب العرض.

وبينما كثرت الروايات عن ارتفاع أسعار التجزئة في الوقت الذي لم ترتفع فيه الأسعار على مستوى باب المزرعة فإن البيانات الكمية الملموسة عن أسعار باب المزرعة أساسية لمعالجة هذه المسألة بطريقة مقنعة. وفي حين أن الحصول على تلك البيانات ليس بالسهولة التي يمكن بها الحصول على بيانات عن الأسعار الاستهلاكية فإن ثمة بعض الأدلة التي يمكن الاستناد إليها. ولم تختلف النسب المئوية للزيادات في أسعار الأرز والقمح والذرة على مستوى باب المزرعة اختلافاً كبيراً عن الأسعار الاستهلاكية في العديد من البلدان الآسيوية (بنغلاديش والصين وإندونيسيا والفلبين وتايلند) فيما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٨.[٥٤] ولم تختلف أسعار الأرز على مستوى باب المزرعة كثيراً عن نمط الأسعار الاستهلاكية في تنزانيا في عام ٢٠٠٧ عنها في عام ٢٠٠٨،[٥٥] كما تكشف البيانات المتعلقة بالذرة البيضاء والصفراء على الأجل الأطول في بوركينا فاسو عن تحركات مماثلة على مستوى المنتجين والمستهلكين (الشكل ١٣). وازدادت أيضاً أسعار الذرة على مستوى باب المزرعة في كينيا زيادة كبيرة خلال أزمة الغذاء العالمية.[٥٦] واستناداً إلى هذه الأدلة (التي يلخصها الشكل ١٤) يبدو أن الأسعار على مستوى باب المزرعة تزداد في العادة عندما تزداد الأسعار الاستهلاكية.

وفي حين أن التحركات العامة في الأسعار على مستوى باب المزرعة وعلى مستوى المستهلكين متشابهة بمرور الوقت في كثير من الأحيان فإن هوامش التسويق الإجمالية (الفرق بين أسعار التجزئة وأسعار باب المزرعة) ليست ثابتة في كل الأحوال. وتسير هذه الهوامش وفقاً لنمط موسمي يتسع في ذروة موسم الحصاد لأن الحبوب التي تحصد في ذلك الوقت لا بد من تخزينها لمدة زمنية أطول من الحبوب التي تحصد في غير موسمها قبل بيعها. وبالإضافة إلى ذلك تزداد الهوامش على الأرجح في الأوقات التي تزداد فيها صعوبة التنبؤ بالأسعار لأن زيادة صعوبة

الشكل ١٤

أسعار تسليم باب المزرعة ازدادت عموماً مع الزيادة في أسعار التجزئة فيما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٨

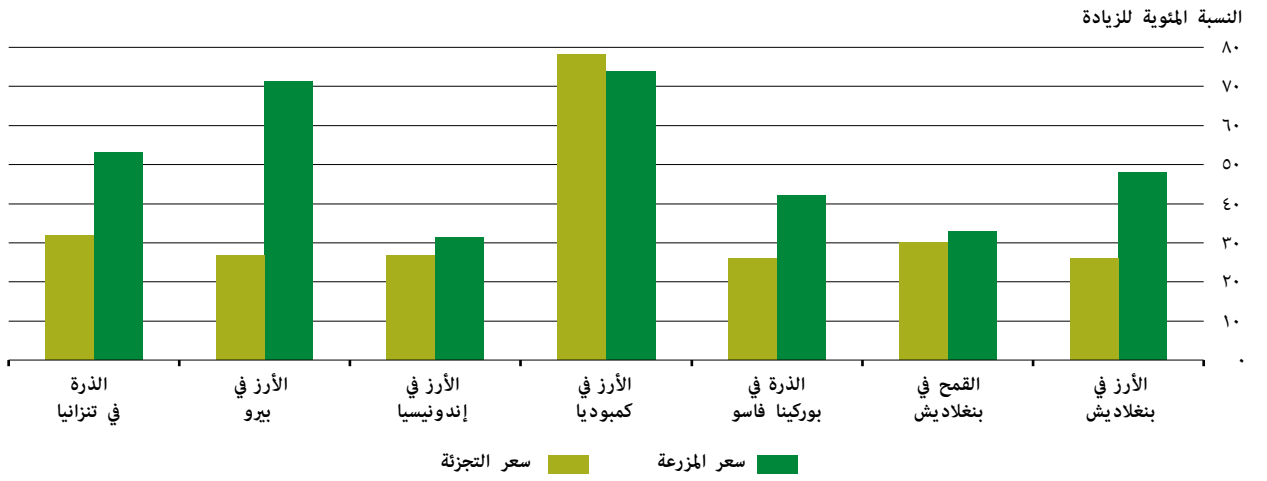

ملاحظة: استناداً إلى الأسعار المعدّلة لمراعاة التضخّم. وتتعلق التغيرات في أسعار قمح بنغلاديش بالفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٦ والذرة في تنزانيا من ٢٠٠٧ حتى ٢٠٠٨.
مصادر البيانات الأوّلية: الهيئات الإحصائية الوطنية.

التنبؤ بالأسعار تعني ازدياد المخاطر التي يواجهها التجار. وقد حدث ذلك لهوامش تسويق الأرز في كل من تايلند والفلبين في عام ٢٠٠٨ حيث ازدادت الأسعار على مستوى باب المزرعة زيادة كبيرة، ولكنها لم تكن بنفس القدر الذي ازدادت به أسعار الجملة والتجزئة.

والواقع أن الكثير من التجار تعرضوا لخسائر مالية خلال أزمة الغذاء العالمية.[٥٧] وارتفعت أسعار باب المزرعة بسرعة فائقة لم يتمكن التجار بسببها في كثير من الأحيان من الحصول على الإمدادات إلا بسعر أعلى من سعر البيع الذي اتفقوا عليه مع عملائهم، وتكبدوا لذلك خسائر كبيرة في كثير من الأحيان. ومن الممكن أيضاً أن يكون التجار قد استغلوا ما تمتعوا به من قوة احتكارية لزيادة الهوامش، وإن كان من الصعب تحديد حجم الزيادة في الهوامش نتيجة للسلوك الاحتكاري وتحديد مقدار التعويض عن ارتفاع مستوى المخاطرة. وأخيراً، ارتفعت أيضاً تكاليف التجارة في أثناء أزمة الغذاء العالمية بسبب ارتفاع تكاليف الوقود.

هل الزيادات في أسعار الأسمدة ابتلعت الزيادات في الأسعار على مستوى المزرعة؟

الرسالة الرئيسية

أضرت الزيادات في أسعار الأسمدة بالمنتجين، ولكن ارتفاع أسعار المحاصيل كان كافياً في كثير من الحالات لتعويض التكاليف الإضافية المتكبدة. وأفضى ذلك إلى استجابة كبيرة من جانب المعروض من الحبوب في الكثير من البلدان في عام ٢٠٠٨.

ازدادت الأسعار العالمية لأسمدة الآزوت والفوسفور والبوتاسيوم أكثر من الزيادات في أسعار الحبوب العالمية فيما بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٨ (الشكل ١٥). وازداد سعر اليوريا، وهي مصدر رئيسي للآزوت وأحد أكثر الأسمدة المستخدمة شيوعاً، بأكثر من أربعة أضعاف بالقيمة الحقيقية منذ عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٨. وأدى ذلك، تبعاً لمدى انتقال ارتفاع الأسعار العالمية إلى المزارعين، إلى تقليص ربحية المزارع وبالتالي الاستجابة المحتملة من جانب العرض. على أن تأثير أسعار الأسمدة على الزيادات في الأسعار على مستوى باب المزرعة ربما يقل عما يُعتقد عموماً.

وينخفض تأثير أسعار الأسمدة على الربحية في نُظم الإنتاج التقليدية التي لا تستخدم الكثير من السماد، وهو ما ينطبق في كثير من الأحيان على المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة. على أنه حتى في نُظم الإنتاج الكثيفة التي تستخدم كميات كبيرة من الأسمدة تقل تكلفة الأسمدة المستخدمة كثيراً عن القيمة الإجمالية للمحصول المنتج، وهذا الحجم النسبي لهاتين الكميتين هو الذي يحدد الأثر الصافي لسعر السماد على الربحية. مثال ذلك أن قيمة الأسمدة المستخدمة في مجموعة من نُظم الأرز الآسيوي المروي العالي الغلة في ستة بلدان بلغت في العادة ٨ في المائة تقريباً من القيمة الإجمالية للإنتاج في عام ١٩٩٩.[٥٨] ويعني ذلك أن تضاعف أسعار الأسمدة يرفع تكاليف الإنتاج بنسبة ٨ في المائة من قيمة هذا الإنتاج (بافتراض عدم حدوث أي تغيُّر في استخدام الأسمدة)، ويعني ذلك أن زيادة أسعار المنتجات بنسبة لا تزيد على ٨ في المائة يحافظ على ثبات مستوى الربحية. وحتى في حالة استمرار تضاعف الأسعار (أي زيادة إجمالية بمقدار أربعة أضعاف، مثلما

الشكل ١٥

ازدادت الأسعار العالمية لأسمدة الآزوت والفوسفور والبوتاسيوم بمعدلات تجاوزت الأسعار العالمية للأرز والقمح والذرة فيما بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٨

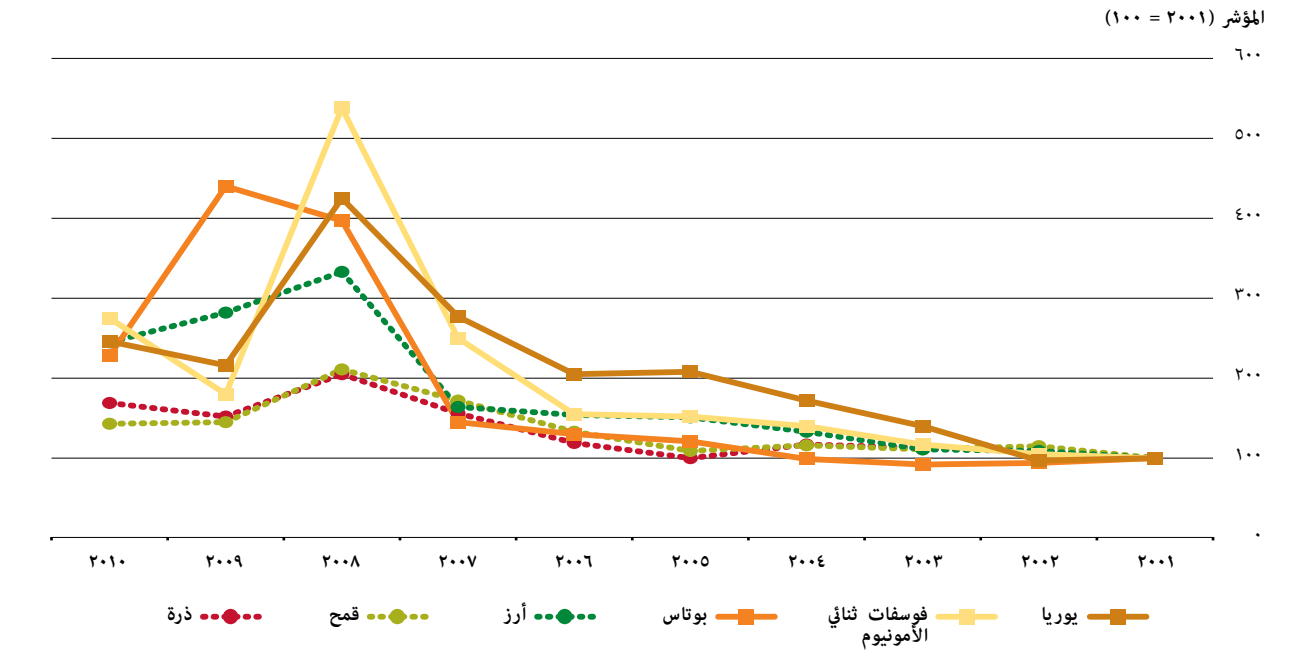

ملاحظة: يستند المؤشر إلى الأسعار المعدّلة لمراعاة التضخم.
مصدر البيانات الأوّلية: صندوق النقد الدولي.

حدث في أسواق اليوريا العالمية) يتطلب زيادةً بنسبة ٣٢ في المائة فقط في أسعار المنتجات للتعويض تماماً عن زيادة التكلفة. وبطبيعة الحال إذا ازدادت أسعار الأسمدة زيادة كبيرة على الأجل الأطول واقتربت تكلفة الأسمدة من القيمة الإجمالية للإنتاج فإن تعويض التكلفة سيتطلب زيادات أكبر في أسعار المنتجات.

ويتضح هذا النمط العام في الجدول ٢ الذي يبين تطور تكاليف وعائدات إنتاج أرز الشتاء–الربيع في منطقة آن جيانغ الواقعة في دلتا نهر ميكونغ في فييت نام. وازدادت تكاليف الأسمدة بأكثر من الضعف فيما بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ وتضاعفت تكاليف البذور تقريباً، وازدادت تكاليف العمالة زيادة كبيرة، وهبطت الغلات، ولكن زيادة بنسبة ٥٧ في المائة في أسعار الأرز كانت كافية لتحقيق زيادة في الأرباح بنسبة ٣٤ في المائة. وازدادت الأرباح من إنتاج الأرز في بنغلاديش في ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بأكثر من الضعف مقارنة بالسنة السابقة.[٥٩] ولا غرابة في أن الأسعار انخفضت بعد ذلك في كل سنة من السنتين التاليتين على الرغم من أنه حتى في ٢٠١٠/٢٠٠٩ كانت الأسعار مماثلة لأسعار ٢٠٠٦/٢٠٠٥. وأفضت الزيادة في أسعار الأسمدة في كينيا بنسبة بلغت ١٦٠ في المائة تقريباً واقتران ذلك بزيادة في أسعار الذرة بنسبة ٧٧ في المائة من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠٠٨ إلى زيادة في الأرباح بأكثر من الضعف.[٦٠] على أن الزيادة في الأرباح تتوقف على الحفاظ على مستوى استخدام الأسمدة، أي أنه إذا انخفض استخدام السماد بسبب عدم قدرة

الجدول ٢

ربحية أرز الشتاء–الربيع في منطقة آن جيانغ، فييت نام، ازدادت في ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بالرغم من الزيادات الكبيرة في أسعار الأسمدة والبذور

البند	٢٠٠٧	٢٠٠٨	النسبة المئوية للتغيير
البذور	٤٨٤	٩٣٦	٩٣
الأسمدة	٣٢٦٩	٦٦٩١	١٠٥
العمالة	٣١١٦	٤٧٦٥	٥٣
تكاليف أخرى	٢٩٢٨	٢٩٤١	٠
الغلة (بالكيلوغرام)	٦١٠٠	٥٧٩٢	٥-
سعر الأرز (دونغ فييتنامي/ كيلو غرام)	٢٣٥٠	٣٧٠٠	٥٧
الأرباح	٤٥٣٨	٦٠٩٧	٣٤

المصدر: بتصرف من Hoang Ngan, P. 2010. The Vietnamese rice industry during the global food crisis (صناعة الأرز في فييت نام خلال أزمة الغذاء العالمية). في Dawe, D., ed. *The rice crisis: markets, policies and food security* (أزمة الأرز: الأسواق والسياسات والأمن الغذائي). لندن، وإرثسكان، وروما، منظمة الأغذية والزراعة.

ملاحظة: الأسعار والتكاليف والأرباح بآلاف الدونغات الفييتنامية للهكتار.

الشكل ١٦

تضاعف أسعار السماد والوقود يمكن تعويضه بزيادات صغيرة نسبية في أسعار المحاصيل

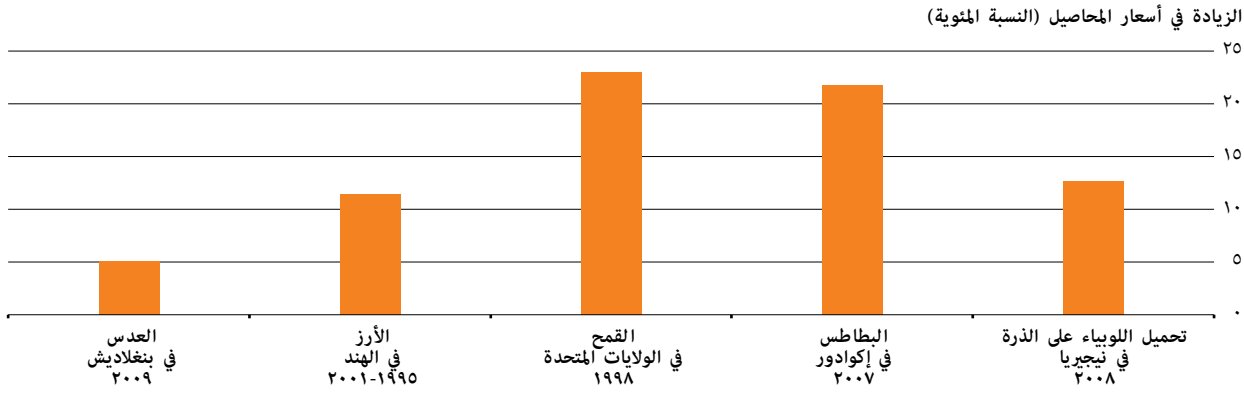

ملاحظة: يبيّن الشكل النسبة المئوية للزيادة في أسعار المحاصيل المطلوبة للحفاظ على الأرباح المتحققة في حالة تضاعف أسعار السماد والوقود. وتفترض الحسابات ازدياد تكاليف البذور بنفس نسبة الزيادة في أسعار المحاصيل لأن أسعار البذور تزداد في العادة جنباً إلى جنب مع الارتفاع في أسعار المنتجات وتشكّل عبئاً إضافياً على المزارعين.

مصادر البيانات الأوّلية: M. Ali and G. Vocke. 2002. How wheat production costs vary. In: *Wheat Yearbook 2002*. Washington, DC, United States Department of Agriculture; A.O. Segun-Olasanmi and A.S. Bamire. 2010. *Analysis of costs and returns to maize–cowpea intercrop production in Oyo state, Nigeria.* ورقة مقدّمة إلى الاجتماع الثالث المشترك للرابطة الأفريقية للاقتصاديين الزراعيين والمؤتمر الثامن والأربعين لرابطة الاقتصاديين الزراعيين لجنوب أفريقيا، كيب تاون، جنوب أفريقيا، المنعقد في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ سبتمبر/أيلول ٢٠١٠؛ R. Cavatassi, M. González-Flores, P.Winters, J. Andrade-Piedra, P. Espinosa and G. Thiele. 2011. Linking smallholders to the new agricultural economy: the case of the Plataformas de Concertación in Ecuador. Journal of Development Studies (سيصدر قريباً)؛ M.A. Rashid, M.K. Hassan and A.K.M. Harun-ur-Rashid. 2009. Domestic and international competitiveness of production of selected crops in Bangladesh. Final Report CF No. 1/08. Dhaka, National Food Policy Capacity Strengthening Programme; B. Vinayakumar, N. Kollurmath, N. Karnool, L.B. Kunnal, H. Basavaraj and V. Kulkarni. 2008. Cost of production of rice and maize in World Trade Organization era of Karnataka. Karnataka Journal of Agricultural Science, 21(2): 241–245.

المزارعين على تحمل تكلفته فإن الغلات تتدنى وقد تنخفض الأرباح كثيراً. ويستبعد حدوث هذا السيناريو إذا كان أداء أسواق الائتمان جيداً ولكن الواقع ليس كذلك في كثير من الحالات.

ويبين الشكل ١٦ النسبة المئوية للزيادة المطلوبة في أسعار المحاصيل للتعويض تماماً عن تضاعف أسعار الأسمدة والوقود في مجموعة من نُظم الإنتاج حول العالم. (ترتفع في العادة تكاليف الوقود والأسمدة جنباً إلى جنب لأن الغاز الطبيعي يمثل عاملاً رئيسياً من عوامل إنتاج سماد اليوريا). والنُظم التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الميكنة أو النُظم التي تقوم على ضخ المياه الجوفية تتأثر أكثر بسبب أهمية تكاليف الوقود. وتقل الآثار في نُظم الزراعة بدون حرث التي تستخدم فيها مياه الري السطحي أو مياه الأمطار. وبالتالي يختلف أثر تغيُّرات أسعار الأسمدة والوقود باختلاف أنواع نُظم الإنتاج وإن كان يمكن في كثير من الأحيان تعويض الزيادة في أسعار الأسمدة، حتى ولو كانت كبيرة، بزيادة صغيرة في أسعار المنتجات. وبعبارة أخرى فإن الزيادة في النسبة بين أسعار الأسمدة وأسعار المنتجات لا تعني بالضرورة انخفاض الربحية. والواقع أنه يبدو خلال أزمة الغذاء العالمية أن الاستجابة من جانب العرض كانت كبيرة إلى حد بعيد في عدد من البلدان النامية.[٦١] ويستجيب المزارعون في البلدان النامية لارتفاع الأسعار من حيث الزيادات سواء في المساحة المزروعة أو الغلات،[٦٢] على الرغم من انخفاض الاستجابة عندما تكون الأسعار غير مستقرة.[٦٣]

ويمكن لتوقيت تغيُّرات الأسعار أن يكون مهماً. فقد قام المزارعون في فييت نام في عام ٢٠٠٨ بزراعة محصول أرز الصيف-الخريف عندما كانت أسعار الأرز والأسمدة مرتفعة نسبياً. وساهم ارتفاع أسعار الأرز في زيادة المساحة المزروعة ولكن أسعار الأرز والأسمدة انخفضت انخفاضاً حاداً (جنباً إلى جنب مع الأسعار العالمية) بحلول موعد الحصاد. ومما يؤسف له أن المزارعين باعوا منتجاتهم بسعر جديد أقل، ولكنهم لم يستفيدوا من انخفاض أسعار الأسمدة (على الأقل في ذلك المحصول) بسبب شراء الأسمدة واستخدامها قبل هبوط الأسعار. ومن الناحية الأخرى استفاد محصول الشتاء-الربيع الذي حُصد مبكراً في عام ٢٠٠٨ من الزيادة الكبيرة غير المتوقعة في أسعار الأرز، وهو ما أفضى إلى زيادة حادة في الأرباح (الجدول ٢). وبالتالي يمكن أن تكون مسائل التوقيت سيفاً ذا حدين.

والخلاصة أن الأسعار على مستوى باب المزرعة والأرباح ازدادت فيما يبدو في الكثير من الحالات خلال أزمة الغذاء العالمية، ولكن الزيادة كانت مجرد زيادة مؤقتة. وتعني زيادة التقلب (انظر الشكل ٦، الصفحة ٢٢) إلى جانب عودة معظم الأسعار المحلية بالقيمة الحقيقة إلى مستويات ما قبل الأزمة في الربع الثاني من عام ٢٠١٠ (الشكل ٥، الصفحة ٢١) أن الحوافز التي تشجع المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة على زيادة الاستثمار الطويل الأجل على مستوى المزرعة (مقابل الاستجابة القصيرة الأجل من جانب العرض) كانت ضعيفة.